

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-16

الأفلاان 7 والأرندي 5 وحمس 4 الأحزاب تتعرف على أرقامها التعريفية في الانتخابات التشريعية

• تعرفت الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة في الانتخابات التشريعية، أمس، على أرقامها التعريفية للانتخابات التشريعية لـ 12 جوان القادم، خلال عملية القرعة التي أجرتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بقصر المؤتمرات بالجزائر العاصمة.

وابتسم الحظ لحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان أول من ظهر اسمه في عملية القرعة، حيث منح رقم 7، وهو رقم متميز مثله مثل الأرقام من 1 إلى 9 الأسهل حفظا للتأخرين عند اختيار أوراق التصويت ووضعها في صندوق الانتخاب، خصوصا للأحزاب التي تملك كتلة ناخبة من كبار السن، وحصلت جبهة العدالة والتنمية على رقم 14، والفجر الجديد على رقم 27 والتجمع الوطني الديمقراطي على 5 وحركة مجتمع السلم على 4، ورقم 6 لجبهة المستقبل، وعاد الرقم 1 إلى جبهة النضال الوطني و2 للحزب الوطني الجزائري، والإصلاح 10 والكرامة 11. وأعلنت السلطة المستقلة عن مشاركة 28 حزبا في هذه الانتخابات، إضافة إلى حوالي 800 قائمة مستقلة.

تعرفت هي الأخرى على رقمها التعريفي. وفضلت السلطة منح القوائم المستقلة أرقاما بدل الحروف، مع التمييز عن ترقيم الأحزاب عبر رقم مزدوج يضم ترقيم الولاية ورقمها الخاص الذي انبثق من البرمجية الخاصة بالقرعة.

وأظهرت عملية القرعة صورة عن توزيع القوائم الحرة عبر الوطن، حيث لم يتجاوز عددها مثلا 3 قوائم في بجاية وقائمتين حرتين بتيزي وزو منها واحدة تحت مسمى الحصن المتين، وقائمتين فقط بالعاصمة، مقابل 21 قائمة حرة في باتنة و11 في الجلفة، و22 قائمة في جيجل و19 قائمة في سطيف.

وفي كلمته في افتتاح عملية القرعة، أعرب رئيس السلطة، محمد شرفي، عن أمله أن تكون الانتخابات انضاجا حقيقيا للجزائر الجديدة، واعترف بعراقيل واجهت هذه الانتخابات بسبب عمليات الإقصاء التي طالت آلاف المرشحين، موضعا أنه يفضل الحكمة في معالجة الطعون تم احتواء الوضع. وأفاد شرفي بأن مجلس الدولة بصدد الانتهاء من عملية النظر في بقية الطعون التي وصلت، بما يسمح بضبط القوائم النهائية لتكون جاهزين لانطلاق الحملة الانتخابية في 20 ماي الجاري.

ج. فنينش

نطلاق الحملة الانتخابية... هذا الخميس شرفي: "سخرنا كل الإمكانيات لإنجاح التشريعيات"

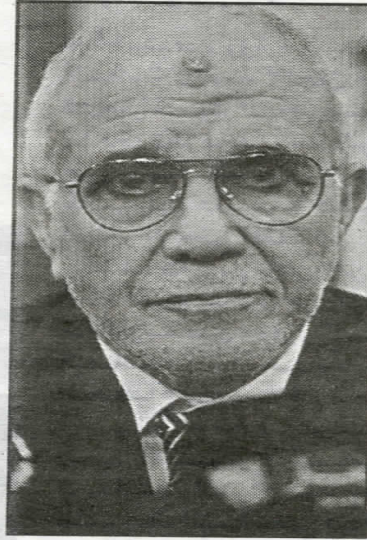
أن يبت فيها في الوقت المناسب..

وأكد شرفي أن هيئته سخرت كل الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح الحملة الانتخابية والموعود الانتخابي الهام والمصيري منذ بداية الحملة الى غاية اعلان النتائج، من خلال ضمان الشفافية والحياد. وأوضح المتحدث أن الحملة الانتخابية ستتم وفق ضوابط وشروط سطرتها السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة وتنظيم الانتخابات بتعين على كل المعنيين الالتزام بها.

كما تعهد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي بوضع حدا نهائيا للشكارة في الحملة الانتخابية، مؤكدا ان مصالحه ستشرع في إجراء تحقيقات قضائية في مصادر تمويل الحملات الانتخابية.

يذكر فقد تم استحداث لجنة مستقلة لدى السلطة المستقلة مكونة من ممثلين عن المحكمة العليا و مجلس الدولة ومجلس المحاسبة والهيئة الدستورية العليا لمكافحة الفساد لديها مهلة 6 أشهر لإجراء تحقيقات قضائية حول مصادر التمويل وحول استعماله..

سلمى ساسي



« كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي عن موعد انطلاق الحملة الانتخابية والتي ستبدأ يوم الخميس المقبل المصادف لـ 20 ماي الجاري.

وأوضح شرفي خلال اشرافه على عملية قرعة الأرقام التعريفية للأحزاب والقوائم المستقلة أن كل القوائم ستكون جاهزة لانطلاق الحملة الانتخابية يوم 20 ماي الجاري، مؤكدا في الصدد ذاته ان كل الطعون وصلت في وقتها لمجلس الدولة، والذي استطاع

شرف يشرف على القرعة الخاصة بتوزيع الأرقام التعريفية على القوائم

الحملة الانتخابية تطلق يوم 20 ماي

كشف أمس رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي أن الحملة الانتخابية لتوزيع اأرقام التعريفية على القوائم الجارية، بعد أن كانت مقررة ليوم غد الاثنين 17 ماي.

وقد جرت العملية من خلال إدارة عجلة إلكترونية تحمل أسماء كل الأحزاب التنافسة، ليتم منح الرقم الذي يتم سحبه للحزب الذي يتوقف عنده المؤشر الإلكتروني.

وعلى عكس العملية الخاصة بالأحزاب السياسية، فإن القرعة الخاصة بفتح الأرقام التعريفية للقوائم المستقلة والتي فاق عددها 800 قائمة وهي خاصة بـ 58 ولاية داخل الوطن إلى جانب القوائم الخاصة بالمقاطعات الانتخابية بالخارج، قد أخذت وقتا أطول باعتبار أن العملية تمت بكل دائرة انتخابية على حدة سيما وأن عددا معتبرا من الدوائر الانتخابية ضمت عددا كبيرا من القوائم الانتخابية منها ما فاقت الـ 30 قائمة مستقلة.

علما أن القوائم المستقلة قد تحصلت على رقم تعريفى مزودج يدخل رقم الدائرة الانتخابية (ترقيم الولاية) إضافة إلى رقم ثانى بحسب عدد القوائم (01/01 على سبيل المثال).

وترقب القوائم المستقلة التي اضطرت إلى تقديم مترشح أو أكثر من مترشح مستخلف لتعويض المترشحين الذين تم إقصاؤهم أو التخلي عن ترشحهم بسبب التابعات القضائية التي تمت في السابق ضدهم أو بسبب الاشتهار في علاقاتهم بأوساط المال الفاسد أو لتورطهم في أعمال مخالفة للقانون، الحصول على الاعتمادات ابتداء من اليوم الأحد حتى تتمكن من الحصول في وقت لاحق على أرقامها التعريفية ودخول المناقشة الانتخابية، التي تعد لبنة أخرى في بناء الصرح الديمقراطي.

أسابع 4



وخلال إشرافه على عملية القرعة الخاصة بتوزيع الأرقام التعريفية على الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المشاركة في هذا الاستحقاق داخل أرض الوطن وفي الدوائر الانتخابية الأربع في الخارج، أوضح شرفي أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، استطاعت أن تجند من الطاقات ما يكفل مواجهة الحجم الكبير من النزاعات المتعلقة بقوائم المترشحين، إضافة إلى جهود مجلس الدولة في الفصل في الطعون المقدمة.

وأبرز المتحدث بأنه "لولا الحكمة وكانت تلك العقبات حجرة عثرة في إطار التحضير الجيد لهذه الانتخابات"، مضيفا بأن كل الطعون وصلت إلى هيئته في وقتها وأنه قد تم البت فيها في الوقت المناسب، وأنه لم يتبق سوى بعض الحالات التي سيفصل فيها في الأجل المحدد، حتى تضبط كل القوائم وتكون الأحزاب السياسية إلى جانب القوائم الانتخابية المستقلة جاهزة في 20 مايو لغرض غمار الحملة الانتخابية.

ووجه شرفي بالمناسبة كلامه مخاطبا الأحزاب السياسية الـ 28 التي حضر ممثلوها عملية القرعة التي جرت في المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، بالقول "أنتم تنتظرون من السلطة أن تكون لكم السند التقني التنظيمي الكافي، ونحن ننظر منكم التحلي بما تتطلبه هذه المرحلة الحساسة من تمسك بقواعد المناقشة النزهاء والشريفة والديمقراطية، حتى يكون الانفراج الحقيقي بالجزائر ويجسد ذلك في صورة البرلمان الجديد".

ويعد أن أسهب في إبراز العمل الذي مسافة واحدة بين كل القوائم المتنافسة.

تزال تنتظر التحقيقات الجارية بشأن

قامت بها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال الفترة السابقة من التحضير للاستحقاق المقبل وصولا إلى عملية إجراء القرعة بمنح الأرقام التعريفية للأحزاب والقوائم المستقلة أشاد شرفي بالجهود التي بذلتها الطبقة السياسية، في إطار عملها التشاركي مع هيئته، في التحضير لهذا الموعد الهام، مبرزا بأن السلطة الوطنية للانتخابات قد كانت على مسافة واحدة بين كل القوائم المتنافسة.

وأكد بأن السلطة ستكون في استماع دائم لانشغالات الجميع خلال هذه الفترة، ضرب شرفي موعدا للقاء مع ممثلي القوائم المستقلة لهذا اليوم الأحد، ليستمع لانشغالات التي سيطرحونها بخصوص مختلف القضايا المرتبطة بتسيير الحملة الانتخابية والمسائل المتعلقة بتمويل الحملة خاصة للقوائم المستقلة، فضلا عن قضية القوائم الحرة أيضا التي ما تزال تنتظر التحقيقات الجارية بشأن المترشحين المستخفين.

وقد تم في أعقاب الكلمة الوجيزة التي ألقاها السيد محمد شرفي، الاستماع لكلمة تقنية مفصلة للجانب التطبيقي الخاص بعملية القرعة وكيفية إجرائها، قدمها عبد الحميد مستشار رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، قبل الشروع بمنح الأرقام التعريفية للأحزاب السياسية المشاركة في التشريعات داخل أرض الوطن وفي الخارج وعددها 28 تشكيلة سياسية،

أكدت بأن تأخر استخلاف الملفات المفوضه سيسقط كل القائمة

المدوبيات الولائية تضيع المسلمات الأخيرة لبدء الحملة

يمنح نصبتها قبل انطلاق الحملة، مؤكداً بأن كل الوسائل المادية والبشرية تم تجنيدها لإنجاح السباق الانتخابي.
وعاد المصدر إلى الشروط التي تضبط الحملة الانتخابية، والتنافس ما بين حوالي 1500 قائمة تم المصادقة عليها من طرف المدوبيات الولائية للمشاركة في الاستحقاقات المقبلة، من ضمنها الالتزام بالخطاب التالي من الكراهية والعنصرية، واستعمال اللغة الأجنبية لاستقطاب الناخبين، أو السب والشتم، وكل ما يتناقى مع الضوابط التي وضعها النظام الانتخابي.

طنجة بهاج

لتمكينها من إتمام الإجراءات القانونية. ويذكر بأنه ما تزال أمام قوائم الترشيحات الفرصة إلى بعد غده، لتعرض الأسماء التي أسقطها غربال المدوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهو ما يتوافق مع القانون العضوي للانتخابات التي حده أجل الاستخلاف بـ 25 يوماً قبل حلول موعد الاقتراع.

وبشأن نصب اللافتات الإشهارية من قبل المصالح البلدية، لوضع صروح الترشحين للانتخابات التشريعية القادمة والتعريف بهم للناخبين، أفاد الأستاذ بن جلون بأن ذلك سيتم غدا الإثنين، أي في اليوم الأول للحملة الانتخابية، لأن القانون الجديد

رفضها لمبررات عدة، مذكرة بأن آخر أجل لإتمام هذا الإجراء هو بعد غد الثلاثاء الموافق لـ 18 ماي الجاري، وأن عدم إتمام العملية في الموعد سيؤدي إلى إسقاط كافة قائمة الترشحين تطبيقاً للقانون العضوي للانتخابات.

ويؤكد في هذا الصدد عضو المدوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات لتقررت في تصريح «للمنصر» عبد الوهاب بن جلون بأن المدوبيات الولائية لا تتحمل أي مسؤولية بالنسبة للملفات التي لم يتم استخلافها من طرف الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، أو من قبل القوائم الحرة، وأن كل قائمة غير مكتملة سنسقط تلقائياً.

وأوضح المصدر بأن المدوبيات الولائية لا يمكنها أن تتصرف خارج القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية المختصة إدارياً أو مجلس الدولة فيما يخص الطعن في قرارات الإقصاء التي أصدرتها المدوبيات في حق عدة من المرشحين، قائلاً إنه بمجرد صدور الأحكام سواء بتثبيت المرشحين في القوائم الانتخابية أو تأييد قرارات المنسقين الولائين للسلطة الوطنية، يشرع في اتخاذ الإجراءات المناسبة، مباشرة إجراءات الاستخلاف أو تثبيت المرشحين المعنيين.

ورفض المصدر تحميل المنسقين الولائين مسؤولية تعثر معالجة الملفات العالقة، مؤكداً بأن المدوبيات الولائية تحتهد من أجل إنهاء كل الإجراءات في الأجال القانونية، ضماناً لنجاح الانتخابات القادمة، محملاً بعض المرشحين المسؤولية لأنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء الاستعانة بالمحضر القضائي لتبليغ المدوبيات بقرارات المحاكم الإدارية المختصة إقليمياً، وكذا بنتائج الاستئناف لدى مجلس الدولة،

تعكف المدوبيات الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات على وضع المسلمات الأخيرة تحضيراً للحملة الانتخابية التي ستنطلق يوم 20 ماي تحسباً للترشيحات المقبلة، بتنظيم القرعة لتوزيع القاعات وتدخلات المرشحين على القنصوات الإذاعية والتلفزيونية، وكذا بالفصل في الملفات العالقة، مذكرة بأن عدم استخلاف الأسماء المفروضة سيؤدي تلقائياً إلى إسقاط كل القائمة.

تواصل المدوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات تنظيم اجتماعاتها المارطونية، مع بداية العد التنازلي لانطلاق الحملة الانتخابية الخاصة بتشريعات 12 جوان المقبل، وإنهاء كافة التحضيرات في الموعد المحدد، بالفصل في ملفات المرشحين العالقة، واستخلاف التي تم إسقاطها لأسباب مختلفة، أو تثبيت المرشحين الذين طعنوا لدى المحكمة الإدارية، أو استأنفوا لدى مجلس الدولة، وكانت القرارات النهائية في صالحهم.

حيث ينتظر تنظيم عمليات القرعة عبر كافة المدوبيات الولائية لتنظيم تدخلات المرشحين للانتخابات القادمة عبر القنوات الإذاعية وكذا لتوزيع القاعات التي ستحتضن التجمعات، في حين ستتفصل السلطة الوطنية بعمليات القرعة لتوزيع تدخلات المرشحين على القنصوات التلفزيونية في إطار ما ينص عليه القانون العضوي للانتخابات، بما سيضمن العدالة والإنصاف ما بين كافة المشاركين في الاستحقاقات القادمة، ضماناً لنزاهة وشفافية العملية.

وتنتظر المدوبيات الولائية من القوائم الحرة أو التابعة لأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية استخلاف ملفات المرشحين التي تم

محمد شرفي يشرف على عملية قرعة الأرقام التعريفية للأحزاب والقوائم الحرة : الحملة الانتخابية تنطلق في 20 ماي والسلطة ستجدد كل الإمكانيات

مكتب العاصمة: كهيئة مارش

للانتخابات بالإصغاء إلى انشغالات كل الطبقة السياسية من أحزاب وأحرار. وأضاف، محمد شرفي، «وصلني طلب من جميع ممثلي قوائم الأحرار سأبلغكم غدا للالتقاء بكم لتسجيل انشغالاتكم مثلما سجلت انشغالات الطبقة السياسية». وشدد، أن «محطة التشريعات واختيار ممثلي الشعب تشكل ثقل على السلطة من حيث المسؤولية لأنها منزعج حساس وخطير في نفس الوقت ينبغي التحكم في كل تفاصيل هذا

التنظيم»، داعيا، المتنافسين، لـ «التحلي في هذه المرحلة الحساسة بروح المسؤولية من خلال التمسك بقواعد المنافسة النزيدة والديمقراطية الشريفة لنبرهن على الصورة التي تكون صورة البرلمان الجديد الذي سينتخبه الشعب». ليعطي المجال لانطلاق عملية القرعة وتحديد الأرقام التعريفية لكل مترشح بحضور مسؤولي والأمناء العاميين وكذا مترشحي الأحزاب والقوائم الحرة وحضور وسائل الاعلام الوطنية السمعية البصرية والمكتوبة وفي الشفافية التامة.



الوطنية المستقلة للانتخابات المسافة بين كل المتنافسين من خلال رقم تعريفي لاصق في كل مترشح». مبرزا، أن كل متنافس يكون له ما يميزه من انطلاق الحملة الانتخابية والى غاية نهاية الاقتراع في كل ما يتطلب تدخله في العملية سواء تعلق الأمر بالحملة الانتخابية فيما يخص أماكن الصاق الملصقات أو في مستوى التعبير المباشر أو في مستوى يوم الاقتراع أي ورقة التصويت يكون هذا الرقم التعريفي لاصق في المترشح مثل بطاقة التعريف الوطني، مجددا، التزام السلطة الوطنية المستقلة

الأجال وتسمح بضبط القوائم النهائية حتى يكون كل المتنافسون جاهزون للانطلاق قبل الحملة الانتخابية التي ستفتتح في 20 ماي الجاري».

وأوضح، ذات المسؤول، أن الرقم التعريفي يفرضه الواقع لأنه عندنا أحزاب سياسية متواجدة عبر الوطن والخارج ولدينا القوائم حرة المتواجدة عبر الوطن لكن الترشح يكون على مستوى الدائرة الانتخابية مما تطلب التفكير مطولا كيف نعالج هذا الأمر باحترام التساوي بين كل المترشحين و باحترام السلطة

كشفت، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عن تاريخ انطلاق الحملة الانتخابية والذي حدد يوم 20 ماي الجاري، مؤكدا، أن هيئته ستجدد كافة الإمكانيات تحسبا للموعد الاستحقاق المقبل.

وأكد، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، خلال إشرافه على عملية قرعة الأرقام التعريفية للأحزاب والقوائم الحرة، بالمركز الدولي للمؤتمرات، بالعاصمة، أن هيئته «استطاعت تجنيد كل الطاقات وهو ما كان كفيل لمواجهة كل النزاعات التي وصلت لمجلس الدولة في الأجل المحددة»، مشددا، أنه «لولا الحكمة في معالجتها لشكّلت حجر عثرة في إطار التحضير الجيد للاقتراع».

وأضاف، المسؤول الأول على السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات، أن «كل الطعون وصلت في وقتها لمجلس الدولة وبث فيها في الأجل المحددة وبقية بعض الحالات فقط سيتم البث فيها في

المحكمة الإدارية ترفض 7 قوائم

أكدت المحكمة الإدارية لولاية الطارف رفض سبع قوائم ترشح للانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان المقبل، حسب ما أفاد به، أمس، المنسق المحلي للمندوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات، مراد عمراني. أكد عمراني لوكالة الأنباء الجزائرية، بأن المندوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات قد رفضت سبع قوائم ترشح من بينها ثلاثة أحزاب سياسية وأربع 4 قوائم حرة بسبب عدم استيفاء المعايير الوطنية المتعلقة بعدد التوقعيات. وأشار نفس المصدر في نفس السياق بأن آجال استبدال المترشحين انقضت أمس. وأوضح المتحدث من جهة أخرى، أن 37 قائمة ترشح من بينها 20 قائمة حرة و17 حزبا سياسيا قد تم قبولها لخوض غمار التشريعيات المقررة في 12 جوان المقبل بولاية الطارف.

يذكر، أن 70 بالمائة من المترشحين يمثلون فئة الشباب و45 بالمائة منهم نساء، وأن 80 بالمائة منهم حائزين على شهادات جامعية.

وبلغ عدد الناخبين برسم تشريعيات 12 جوان المقبل بولاية الطارف 327620 مسجل، حسب نفس المصدر.

شعارات تشريعيات 2021

تنوّعت الصور والعنوان واحد

تنوّعت الصورة والعنوان واحد، هكذا بدت شعارات المترشحين للانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان الدّاخل، سواء كانوا من التشكيلات السياسية أو من الأحرار، فالعنوان الأكبر الذي يجمعهم على اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم وإيديولوجياتهم وفوارقهم العمريّة هو «التغيير»، وإحداث القطيعة مع ممارسات سابقة للمضي نحو تشكيل برلمان جديد، برلمان يتشكل من شباب جامعي، ولا يمت بصلة للعهدات السابقة التي عرفتها الغرفة السطلى له، برلمان التغيير، على الأقل هكذا بدت عليه شعارات المترشحين المقبلين على خوض المغامرة الانتخابية.

هيام لعيون

«التغيير» يغزو قوائم الأحزاب والمستقلين

انتهت كل القوائم المستقلة والحزبية المشاركة في تشريعيات جوان 2021، من إعداد قوائمها التي تزينت بشعارات مختلفة، ونحن على بعد مسافة سويعات قليلة عن انطلاق الحملة الانتخابية غدا الاثنين، القارئ لها يجزم أنها شعارات مرتبطة ولو ضمنا بشعار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي أعلنت عن عبارتين تمثلان تشريعيات جوان الدّاخل تحت عنوان «تريد التغيير..أبصم» المكتوب باللغتين العربية والأمازيغية، وشعار ثاني جاء على شكل «فجر التغيير»، حيث تدعو الناخبين للمشاركة القوية في الاستحقاقات من أجل المضي نحو التغيير في إطار بناء «الجزائر الجديدة».

«المواطن شريك في صنع القرار»، «كلنا من أجل الوطن»، «حتى يكون الشباب صانعا للقرار»، «أبناء الجزائر»، «من أجل التغيير الفعلي والمفيد»، «نحو تشييب الأداء السياسي»، «نحو التغيير الآمن...» هي عينة من الشعارات الانتخابية التي رفعتها الأحزاب والأحرار، للانطلاق نحو سباق برلمان 2021 - 2026، شعارات سترفع في الحملات الانتخابية التي ينظمها آلاف المقبلين على خوض غمار امتحان سياسي، عبر لافتات يجوب أصحابها بها الشوارع وتزين مقرات حملاتهم الانتخابية بها، كما ستعلق على الجدران، على حاملات الإشهار وغيرها من الأماكن التي اعتدنا رؤيتها في كل مكان.

شعارات مستوحاة من أسماء الأحزاب

بدورها، اختارت التشكيلات السياسية شعارات تمثلها خلال الاستحقاقات البرلمانية القادمة، وكلّ حزب حسب توجهه ورؤيته، حيث لاحظ المراقبون أن بعض الشعارات مستوحاة من أسماء الأحزاب، ورفضت جهة العدالة والتنمية شعار «السلطة للشعب»، بينما كان جيل جديد المعارض الشرس للنظام السابق والمقاطع لكل المواعيد الانتخابية خلال فترة حكمه على موعد مع شعار «فرصة للتغيير»، أما حركة

الإصلاح الوطني فكتبت قوائمها وزينت بإفطاتها بشعار «إصلاح الجزائر الجديدة..نبنيها جميعا ونحميها جميعا»، أما التحالف الوطني الجمهوري فرفع عبارة «التجديد الجمهوري»، بينما حملت قوائم مترشحي جبهة المستقبل شعار «انتخب المستقبل».

حزب الكرامة عنون قوائمهم تحت شعار «نحو التغيير الآمن»، في حين اختار حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعاني من نفور شعبي إزاء تطلّخ كوادره السابقين بقضايا فساد وتورطهم مع النظام السابق، شعار التجديد خلال الانتخابات المقبلة تحت عنوان «تجدد ولا نتبدد»، ويخوض التجمع الوطني الديمقراطي غمار التشريعيات بتبنيه شعار «من أجل التغيير الفعلي والمفيد»، أما حزب طلائع الحريات المشارك لأول مرة في استحقاقات برلمانية منذ نشأته فشعاره هو «في التشريعيات نبني الحريات».

وعود أكبر من حجم نائب

حملت شعارات القوائم المستقلة في طياتها وعودا بالذهاب نحو التغيير وتحقيق عدالة اجتماعية، منها شعار «نحو العدالة الاجتماعية»، «نحن أبناء الأمة جميعا»، «التغيير»، «معا نستطيع تسليم المشعل»، «الجزائر لنا»، وهي عبارات تم تداولها لاستقطاب الناخبين، وتهدف حسب ما تشير إليه عبارات تضمنتها القوائم المنتشرة عبر الفضاء الأزرق الافتراضي إلى أن «خلق التنمية المجتمعية والاقتصادية، والسهرة على رفع انشغالات المواطنين من أجل الوصول لهدف العدالة الاجتماعية بالتحدي، بالكفاءة والنزاهة».

ويلحظ المراقبون لغالبية شعارات المترشحين اتجاهاها الكبير صوب قضايا تخص تحقيق العدالة الاجتماعية، في حين ظهرت بعض الشعارات أكبر من وعود نائب برلماني، الأمر الذي سخر منه مغردون، حيث شرع المترشحون بتوزيع وعود براقعة من تحسن المستوى المعيشي للجزائري ومحاربة الفقر والبطالة وتوفير السكن، حسب ما وصلتنا من أصداء من داخل الولايات.

وعد بضبط بقية الملفات خلال ساعات.. شرفي:

انطلاق الحملة الانتخابية للتشريعات في 20 ماي



كشف، محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن انطلاق الحملة الانتخابية لتشريعات الـ12 جوان يوم 20 ماي الجاري. وأكد محمد شرفي، أمس، أن هيئته ستلتزم بالإصغاء إلى مشاكل المترشحين بهدف تذليل الصعوبات التي تعترضهم في المسار الانتخابي، مضيفاً أن السلطة جندت كل الطاقات لمواجهة الحجم الكبير من النزاعات التي وصلت إلى مجلس الدولة فيما يخص الترشيحات.

نصيرة سدي علي

الانتخابية. وأشرف محمد شرفي على القرعة لتحديد رقم تعريفي للأحزاب السياسية، الذي قال عنه إنه إجراء يفرضه الأمر الواقع، وأن الرقم يبقى لصيقاً بالمترشحين إلى غاية انتهاء الاقتراع، مشيراً إلى ثقل المسؤولية التي تقع على عاتق السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال هذا المنعرج الذي وصفه بالحساس.

وقال شرفي إن كل الطعون وصلت إلى مجلس الدولة في وقتها وبت فيها في الوقت المناسب ولم يتبق إلا بضع حالات ستنتهي وتسمح بضبط القوائم النهائية للمترشحين حتى يتمكن جميع المتنافسين من أن يكونوا جاهزين يوم 20 ماي للانطلاق في الحملة

منح الأرقام التعريفية للمرشحين موعد 12 جوان سيكون بمثابة عرس انتخابي كبير

شرفي: التشريعات انفراج حقيقي للجزائر الجديدة

كل الطعون وصلت في وقتها وانطلاق الحملة الانتخابية يوم 20 ماي

أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أن موعد انطلاق الحملة الانتخابية الوطنية سيكون بداية من 20 ماي 2021.



التجديد الجزائري الرقم 8 وحصلت جبهة النضال الوطني على الرقم 1. وفي نفس السياق توجت جبهة المستقبل بالرقم 6 وحرارة الإصلاح الوطني بالرقم 10، أما حركة مجتمع السلم فالرقم 4 وحرارة النهضة الرقم 13.

فيما تحصل حزب الشباب على الرقم 18 والجبهة الوطنية الجزائرية الرقم 20 أما الحزب الوطني الجزائري فالرقم 2 والتحالف الوطني الجمهوري الرقم 12 والتجمع الوطني الديمقراطي الرقم 5، صوت الشعب الرقم 15 فيما عاد الرقم 19 لحزب جيل جديد وحرارة الوفاق الوطني الرقم 26، تجمع أمل الجزائر الرقم 21، الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو الرقم 17 والوسيط السياسي الرقم 24.

فيما حصلت جبهة الجزائر الجديدة على الرقم 3 واتحاد القوي الديمقراطي والاجتماعية الرقم 9، أما حزب الكرامة فالرقم 11 وحرارة البناء الوطني الرقم 16.

محمد د. / أمين ب.

قد جندت كل الإمكانيات اللازمة للتشريعات المقبلة. وحول عملية منح الأرقام التعريفية للأحزاب والقوائم المستقلة، أوضح شرفي أن كل متنافس سيكون له ما يميزه منذ انطلاق الحملة إلى غاية نهاية الاقتراع.

هذه أرقام الأحزاب التي توجت قرعة السلطة المستقلة للانتخابات

وتوجت القرعة التي قامت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، تحسبا لتشريعات 12 جوان القادم بالأرقام التعريفية التالية للأحزاب السياسية المشاركة في هذا الاستحقاق، حيث حصل حزب جبهة التحرير الوطني على الرقم 7، طلائع الحريات الرقم 25، جبهة العدالة والتنمية رقم 14 فيما حصلت جبهة الحكم الراشد على رقم 22 والفجر الجديد رقم 27، أما حركة الانفتاح رقم 23، حزب

بالإصغاء إلى انشغالات الجميع، موضحا أن اختيار ممثلي الشعب، يشكل ثقلًا على السلطة المستقلة من حيث المسؤولية، مشددا على ضرورة التحكم في كل تفاصيل هذا التنظيم، لتكون السلطة السند التقني والكافي. وتابع المتحدث بأن سلطة الانتخابات، تنتظر من المتنافسين، التحدي والتمسك بقواعد المنافسة النزيفة والشريفة والديمقراطية.

كل الطعون وصلت في وقتها وانطلاق الحملة الانتخابية يوم 20 ماي

وأكد شرفي إن كل الطعون وصلت في وقتها لمجلس الدولة، والذي استطاع أن يبت فيها في الوقت المناسب. وأوضح إن كل القوائم ستكون جاهزة لانطلاق الحملة الانتخابية يوم 20 ماي الجاري. وطمان شرفي، الجميع، بأن السلطة المستقلة للانتخابات،

وفي كلمته خلال قرعة توزيع الأرقام التعريفية على الأحزاب والقوائم المستقلة، أكد شرفي أن موعد 12 جوان سيكون بمثابة عرس انتخابي كبير لاختيار ممثلي الشعب، قائلا: "نأمل أن تكون هذه الانتخابات انفراجا حقيقيا للجزائر الجديدة".

وأكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن كل الطعون وصلت في وقتها لمجلس الدولة، والذي استطاع أن يبت فيها في الوقت المناسب.

وأوضح شرفي أن كل القوائم ستكون جاهزة لانطلاق الحملة الانتخابية يوم 20 ماي الجاري، مطمئنا الجميع بأن السلطة المستقلة للانتخابات، قد جندت كل الإمكانيات اللازمة للتشريعات المقبلة.

وحول عملية منح الأرقام التعريفية للأحزاب والقوائم المستقلة، أوضح شرفي أن كل متنافس سيكون له ما يميزه منذ انطلاق الحملة إلى غاية نهاية الاقتراع.

وجدد شرفي التزام السلطة

الفصل في الطعون تم في الوقت المناسب.. شرفي: انطلاق الحملة الانتخابية الخميس القادم

- الطبقة السياسية مدعوة للتمسك بقواعد المنافسة النزيهة والديمقراطية
- هذا ترقيم الأحزاب السياسية خلال التشريعات القادمة



الطعون المقدمة، ولولا الحكمة لكانت تلك العقبات حجر عثرة في إطار التحضير الجيد لهذه الانتخابات.

وأضاف أن 'كل الطعون وصلت في وقتها تم البت فيها في الوقت المناسب'، موضحاً أنه 'لم يتبق سوى بعض الحالات التي سيفصل فيها في الأجل المحددة، حتى تضبط كل القوائم وتكون الأحزاب السياسية إلى جانب القوائم الانتخابية المستقلة جاهزة في 20 ماي لخوض غمار الحملة الانتخابية'.

وخاطب السيد شرفي، الطبقة السياسية قائلاً "أنتم تنتظرون من السلطة أن تكون لكم السند التقني التنظيمي الكافي، ونحن ننتظر منكم التحلي بما تتطلبه هذه المرحلة الحساسة من تمسك بقواعد المنافسة النزيهة والشريفة والديمقراطية، حتى يكون الانفراج الحقيقي بالجزائر ويجسد ذلك في صورة البرلمان الجديد".

تنتقل يوم الخميس المقبل 20 ماي 2021، الحملة الانتخابية لتشريعات 12 جوان القادم، بعد أن كانت مقررة بعد غد الإثنين (17 ماي)، حسبما كشف عنه أمس، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي.

م - ب
وأوضح السيد شرفي، خلال إشرافه على عملية القرعة لمنح الأرقام التعريفية للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان القادم، أن موعد انطلاق الحملة الانتخابية للاستحقاق الانتخابي المقبل "سيكون في الـ 20 من شهر ماي الجاري".

وقال المتحدث، إن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "استطاعت أن تجند من الطاقات ما يكفل مواجهة الحجم الكبير من النزاعات المتعلقة بقوائم المترشحين، إضافة إلى جهود مجلس الدولة في الفصل في

أرقام الأحزاب السياسية خلال تشريعات 12 جوان

- | | |
|---|---------------------------------|
| التحالف الوطني الجمهوري رقم 12 | الأفلاق رقم 7 |
| التجمع الوطني الديمقراطي رقم 5 | طلائع الحريات رقم 25 |
| صوت الشعب رقم 15 | جبهة العدالة والتنمية رقم 14 |
| جيل جديد رقم 19 | جبهة الحكم الراشد رقم 22 |
| حركة الوفاق الوطني رقم 26 | حزب الفجر الجديد رقم 27 |
| تجمع أمل الجزائر رقم 21 | حركة الإنفتاح رقم 23 |
| الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو رقم 17 | حزب التجديد الجزائري رقم 8 |
| الوسيط السياسي رقم 24 | جبهة النضال الوطني رقم 1 |
| جبهة الجزائر الجديدة رقم 3 | جبهة المستقبل رقم 6 |
| اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية رقم 9 | حركة الإصلاح الوطني رقم 10 |
| حزب الكرامة رقم 11 | حركة مجتمع السلم رقم 4 |
| حركة البناء الوطني رقم 16 | حركة النهضة رقم 13 |
| حزب الحرية والعدالة رقم 28 | حزب الشباب رقم 18 |
| | الجبهة الوطنية الجزائرية رقم 20 |
| | الحزب الوطني الجزائري رقم 2 |

قال إن السلطة اتخذت كل الإجراءات لإنجاح الانتخابات، محمد شرفي:

«الانتخابات التشريعية ستكون عرسا كبيرا لاختيار ممثلي الشعب»

والى غاية نهاية السباق الانتخابي»، وفق تعبيره.

وحول مسألة الطعون التي تقدّمت بها الأحزاب السياسية بسبب إسقاط مرشحيها وحرمانهم من المشاركة في التشريعيات المقبلة، أكد شرفي بأن «كل الطعون المقدّمة على مستوى مجلس الدولة، تمت دراستها في وقتها المحدد»، مضيفاً بأن «السلطة المستقلة للانتخابات ملتزمة بالإصغاء إلى انشغالات المترشحين، أحزابا وفردا»، معتبرا في ذات الوقت، أن «اختيار ممثلي الشعب، يشكل ثقلا على السلطة المستقلة من حيث المسؤولية». للإشارة، فإن العديد من الأحزاب، أبدت استياءها من المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات، حيث تم خلالها حرمان مرشحيها من حوض غمار الانتخابات المقبلة.

عادل.ف

كشف رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، بأن انطلاق الحملة الانتخابية المتعلقة بالتشريعيات المقبلة، والمقرر إجراؤها يوم 12 جوان 2021، ستكون يوم 20 ماي الجاري، معتبرا بأن «الاستحقاق المقبل سيكون بمثابة عرس انتخابي كبير لاختيار ممثلي الشعب»، مبديا في ذات الوقت أمله بأن يكون الاستحقاق الانتخابي المقبل، خطوة نحو «انفراج حقيقي للجزائر الجديدة».

وخلال إشرافه على عملية قرعة الأرقام التعريفية للأحزاب والقوائم المستقلة المشاركة في التشريعيات المقبلة، «طمأن شرفي المتسابقين» على مضمار التشريعيات، مؤكدا بأن «هياته وفرت الظروف الملائمة لإنجاح العملية الانتخابية»، مضيفاً في ذات الوقت، بأن «كل متنافس سيكون له ما يميّزه عن باقي المترشحين، وذلك منذ انطلاق الحملة

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

L'Anie sous haute surveillance

PAR KAMAL HAMED

Bien avant la tenue des élections législatives anticipées du 12 juin l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), est déjà pointée du doigt. Nombreux sont en effet les partis politiques et les indépendants, en course pour cette joute électorale, qui ont critiqué l'attitude de cet organisme chargé de chapeauter toute l'opération électorale du début à la fin. C'est l'examen des listes électorales par l'Anie qui a été à l'origine de ce chapelet de critiques. Il a en effet été reproché à cet organisme d'avoir exclu un nombre important de candidats sous prétexte que leur dossier ne seraient pas conforme à la loi organique portant régime électoral. Pour différents motifs l'Anie a opéré, selon l'expression d'un observateur, un véritable toilettage de nombreuses listes électorales. Presque toutes les listes ont été concernées, d'où cette véritable "bronca". Dans ce contexte le cas du secré-

taire général du parti du FLN, Abou El Fadl Baadji, exclu pour n'avoir pas accompli son service national, a été le plus cité par les médias. L'Anie a notamment invoqué la proximité avec l'argent sale pour expliquer cette "purge". Le recours, avec cette ampleur, à l'article 200, qui parle justement de l'argent sale, de la loi électorale n'a pas été du goût des candidats exclus et de leurs partis politiques, par extension. Il a été reproché à l'Anie d'avoir *"quelquefois fait des lectures très peu conformes à l'esprit de cet article en sabrant sans retenue"*. Cette fronde a poussé les partis politiques à monter au créneau en haussant le ton mais surtout en demandant à rencontrer l'Anie. Acculé et mis sous pression Mohamed Charfi, le président de l'organisme, a accepté de souscrire à cette doléance. Des partis ont même demandé l'ouverture d'une enquête pour déterminer les causes exactes de ce toilettage, ce d'autant qu'ils ont réfuté cette attitude de l'Anie assimilée à une

"injustice" et qui a aussi terni l'image de pas mal de candidats auprès de l'opinion publique nationale alors qu'ils n'ont rien à voir avec l'argent sale. Il s'agit des partis Jil Jadid, MSP, El Bina, El Fajr el Jadid, Voix du peuple et Ennahda. L'Anie a passé au peigne fin au total 24.214 dossiers de candidature. C'est peut-être l'examen de ce flux important de dossiers qui a été la cause de ces exclusions. Certains candidats exclus ont été plus chanceux que d'autres puisque leurs recours auprès des juridictions compétentes, leur ont permis de sortir totalement blanchis de tout soupçon. En d'autres termes la justice a réparé les torts causés par l'Anie. Cet épilogue a quelque peu porté un coup à la crédibilité de l'organisme de surveillance. En tout cas les partis politiques ont sérieusement secoué cet organisme et pointé du doigt certains de ces dysfonctionnements et limites sans mettre, toutefois, sa crédibilité en doute.

K. H.

La campagne électorale démarre le 20 mai,

La campagne électorale, en prévision des législatives du 12 juin prochain, va démarrer le jeudi 20 mai, a annoncé hier Mohamed Charfi, président de l'Anie qui s'exprimait en ouverture, au Centre international de presse Abdelatif-Rahal,

de la réunion avec les représentants des partis politiques et des indépendants pour le tirage au sort des identifiants des listes électorales. *"Les premiers échos qui nous sont parvenus traduisent une satisfaction des partis et des candidats indépendants*

par rapport au travail accompli par notre instance, ce qui rend encore plus lourde notre responsabilité", dit-il en ajoutant que *"la vraie satisfaction sera le jour de la fête"*, en référence au soir du scrutin. *"Tous les recours sont parvenus à temps*

au niveau du Conseil d'État" assure encore le président de l'Anie qui promet que son instance *"va mobiliser tous les moyens en vue de réussir le rendez-vous du 12 juin prochain"*.

R. N.

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

CANDIDATS INDÉPENDANTS

CONSOLIDER LA NOTION DE REPRÉSENTATIVITÉ

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a fait état de 837 listes indépendantes et de 646 listes de partis politiques engagées dans les prochaines législatives sur un total de 1.483 listes validées sans réserve. Quelle sera la composition de la prochaine APN ? Telle est la question qui surgit, eu égard au nombre élevé de listes indépendantes.

Pour le chercheur Yacine Goutal, l'engouement pour des candidatures non affiliées aux partis politiques s'explique plus ou moins par l'impact produit par une certaine culture et pratique centraliste qui a «perverti la notion de représentativité» depuis l'ouverture démocratique. «La démocratie implique la participation des citoyens au choix de leurs représentants, à l'implication dans la conception des programmes et politiques publiques, ainsi qu'à leur mise en œuvre et à leur évaluation. Or, les représentants, qui par le passé se recrutaient au sein des formations politiques, avaient tendance à saper ce fondement on ne peut plus inhérent à la culture participative et à ne pas respecter cette obligation de rendre compte à leurs électeurs : le changement démocratique est un long processus qui met en jeu une pluralité d'acteurs, différents contextes et différents orientations», dit-il.

Le politologue souligne que parmi les changements qui commencent à être visibles, figure la réémergence de la société civile longtemps confinée à la marge de la politique, sous prétexte que ses acteurs n'avaient pas les aptitudes nécessaires pour faire leur entrée dans le champ des luttes



politiques. Sans vouloir verser dans le «psychologisme politique», il observe que les citoyens et les candidats indépendants ont été motivés par une certaine attitude marquée, notamment par le sentiment de défiance envers les représentants des partis politiques, qu'ils considèrent comme «irresponsables» par rapport à leurs engagements vis-à-vis de leurs électeurs. «Plusieurs élus, à l'image de leurs partis, ont changé de cap, d'une responsabilité représentative à une position politique à la périphérie du pouvoir

et à l'allégeance et la soumission», regrette Goutal, qui précise que «dans le choix de leurs représentants, les électeurs privilégient l'intérêt de leur communauté à celui des intérêts individuels. C'est dans ce sillage que les élus doivent rendre compte à la communauté qu'ils représentent, car souvent les blocages politiques et le manque de confiance ou la rupture entre les gouvernements et gouvernés naissent de l'insouciance des élus et du sentiment de trahison qu'ont les électeurs de l'autre». Le chercheur exprime son souhait de voir la société civile et les indépendants se hisser au rang d'acteurs politiques «capables de se constituer en force de proposition», dans l'objectif de «rétablir la confiance» des Algériens avec leurs gouvernants et aider les institutions à nouer avec eux des relations fructueuses, pour la stabilité du pays. «La stabilité politique est considérée comme facteur déterminant pour relever la qualité de l'activisme, des discours politiques et des modes de gestion des affaires publiques».

Tahar Kaidi

ANIE «LA CAMPAGNE ÉLECTORALE DÉBUTERA LE 20 MAI» ● ATTRIBUTION DE L'IDENTIFIANT DES PARTIS ET DES LISTES INDÉPENDANTES

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections, Mohamed Charfi, a déclaré hier que la campagne électorale, initialement prévue demain, ne débutera que jeudi prochain, à savoir le 20 mai. Cette annonce a été faite, lors de la supervision de l'opération du tirage au sort pour l'attribution de l'identifiant des partis politiques et des listes indépendantes candidats aux législatives du 12 juin, qui s'est déroulée au Centre international des conférences (CIC) Abdelatif-Rahal à Alger.

Concernant les recours relatifs au rejet de certaines listes, Charfi a rappelé que les services de l'ANIE et le Conseil d'État ont déployé d'énormes efforts pour régler les litiges et qu'il ne reste que quelques cas à trancher.

Le nombre de listes acceptées sans réserve s'élève à 1.483, à savoir 646 listes présentées au titre d'un parti politique et 837 listes indépendantes. Le nombre de listes ayant déposé les formulaires de candidature a atteint 2.490, à savoir 1.237 présentées au titre d'un parti politique et 1.253 listes indépendantes. Nous y reviendrons avec plus de détails dans notre prochaine édition.

MOUVEMENT EL-ISLAH PRÔNER UN DISCOURS RESPONSABLE

Le président du mouvement El-Islah, Filali Ghouni, a indiqué, hier à Alger, que sa formation politique adoptera, lors de la campagne électorale des législatives du 12 juin prochain, un discours «réaliste et responsable», pour expliquer son programme qui prévoit des propositions «applicables sur le terrain». «Le mouvement El-Islah mènera la campagne électorale, qui débutera lundi prochain à travers le territoire national, sous le slogan «L'Algérie nouvelle, ensemble nous la bâtissons et tous nous la protégeons», en adoptant un discours réaliste et responsable afin d'expliquer le programme électoral qui prévoit des propositions socioéconomiques applicables sur le terrain», a précisé M. Ghouni, lors d'une conférence de presse. À ce propos, il a précisé que la campagne électorale de son parti sera lancée depuis la wilaya d'Aïn Defla, le premier jour et clôturée dans les wilayas du Centre (Blida, Tipasa et Alger). Soulignant que le mouvement El-Islah «entrera en lice avec 43 listes de wilaya comptant 470 candidats et une seule liste à l'étranger», M. Ghouni a exhorté la classe politique à prôner, lors de cette campagne, «un discours politique unificateur valorisant les réalisations et traitant les insuffisances en vue de l'édification d'un État de droit et des institutions légitimes». Pour le président d'El-Islah, l'intérêt populaire pour les prochaines législatives «augmente

de plus en plus, depuis la collecte des signatures», voulant pour preuve «la hausse du nombre des partis politiques et listes indépendantes en lice».

«Les appels à une période de transition ne sont pas les bienvenus, et c'est là, la position de la majorité de la classe politique, attachée au processus constitutionnel», a-t-il affirmé, estimant que les prochaines législatives «donneront lieu à un Parlement représentatif qui se réfère à la volonté populaire». Par ailleurs, le président du mouvement El-Islah a appelé l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) à «veiller à la mise en place de tous les mécanismes à même de permettre au citoyen de faire un choix libre et régulier», révélant que son parti «est ouvert à des alliances avec les partis qui partagent sa conviction en vue d'opérer le changement et de parachever les chantiers de l'Algérie nouvelle».

S'agissant de l'actualité internationale, le mouvement El-Islah a réaffirmé, par la voix de son président, «sa condamnation de la campagne sauvage de l'occupant sioniste à l'encontre du peuple palestinien», saluant «la position officielle de l'Algérie en faveur des causes justes de par le monde, en tête desquelles la question palestinienne, une position maintes fois réaffirmée par le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune», a-t-il conclu.

FJD EN LICE DANS 51 CIRCONSCRIPTIONS

Le Front de la Justice et du Développement (FJD) sera, lors des prochaines législatives, en lice dans 51 circonscriptions électorales, dont deux à l'étranger, a indiqué, hier à Alger, son président Abdallah Djaballah.

Lors d'une rencontre nationale avec les candidats de sa formation politique, M. Djaballah a fait savoir que «le FJD participera aux prochaines législatives au niveau

de 51 circonscriptions, dont deux à l'étranger». Dans le cadre de ses orientations aux candidats du parti, le président du FJD a focalisé sur l'impératif de gagner la confiance du citoyen et d'œuvrer à la représentation réelle du peuple, à la connaissance de ses problèmes et à la transmission de ses préoccupations, afin de parvenir, autant que possible, à la concrétisation de ses ambitions légis-

latives. À ce propos, il a mis en avant l'importance de «s'acquitter des missions parlementaires en conformité avec les fondamentaux du parti», notamment en ce qui concerne «le contrôle de l'action du gouvernement, le débat des projets proposés et le recours au principe de la Choura pour la prise de décision relative au vote des projets de loi».

Affirmant que le FJD œuvrait

pour le changement à travers l'action politique officielle et publique, M. Djaballah a mis en avant l'ambition d'accéder au pouvoir par la voie des urnes et la confiance du citoyen, afin de mettre en œuvre les principes du parti visant à «protéger les composantes de la Oumma et engager une réforme politique globale».

S'agissant de la composante des candidats de sa formation po-

litique, le président du FJD a fait savoir que «65% sont des jeunes et plus de 80% ont un niveau universitaire».

Au volet international, M. Djaballah a réaffirmé le principe de soutien au peuple palestinien frère, qualifiant ce soutien de «de-volet sacré, partant du principe que la cause palestinienne est, d'abord, une question islamique et arabe».

TAJ UN PROGRAMME RÉALISTE

La présidente du parti Tajamou'e Amal Jazair (TAJ), Fatma-Zohra Zerouati, a affirmé, hier à Alger, que sa formation politique se lancera dans la campagne électorale des législatives du 12 juin prochain, avec un programme «réaliste» qui répond aux exigences de la conjoncture. En prévision de la campagne électorale qui débutera lundi prochain, le parti TAJ sera en lice dans 55 wilayas et quatre circonscriptions pour la communauté algérienne à l'étranger, avec un programme «réaliste répondant aux aspirations actuelles», a déclaré M^{me} Zerouati, lors d'une rencontre d'orientation avec les candidats des wilayas du Centre.

Appelant les citoyens à la participation à ces élections «en rupture avec l'abstentionnisme», la présidente de TAJ a exhorté les formations politiques à «bannir les surenchères et les pratiques du passé», soulignant «l'impérative implication de tout un chacun à la cristallisation d'une véritable solution à l'Algérie par les moyens démocratiques». «La classe politique est face à un défi historique, à la lumière des tractations et du Hirak que vit le pays», a-t-elle estimé, rappelant que l'objectif principal était d'opérer un changement, «à travers la restauration de l'autorité des institutions et le respect de l'éthique politique en adéquation avec les ambitions des jeunes, de l'élite et des autres catégories». Évoquant «la charte d'engagement du candidat» élaborée par le parti, M^{me} Zerouati a fait savoir que «le candidat signe un engagement de respect des 10 dispositions qu'elle prévoit, affirmant qu'il s'agit de règles «engageant non seulement le candidat, mais tout le parti vis-à-vis du citoyen». Sur le plan international, la présidente de TAJ a condamné «la barbarie» dont fait objet le peuple palestinien, la qualifiant de «crime» au su et au vu des institutions internationales, notamment le Conseil de sécurité, les organisations des droits de l'homme, ainsi que la Ligue arabe qui observe le silence, appelant cette dernière à mettre de côté les différends afin de constituer «un fort appui à cette cause fondamentale». Dans ce sillage, elle a salué les positions officielles de l'Algérie en faveur des causes justes de par le monde, en tête desquelles la cause palestinienne, «une position inaliénable pour une question imprescriptible», a-t-elle ajouté.

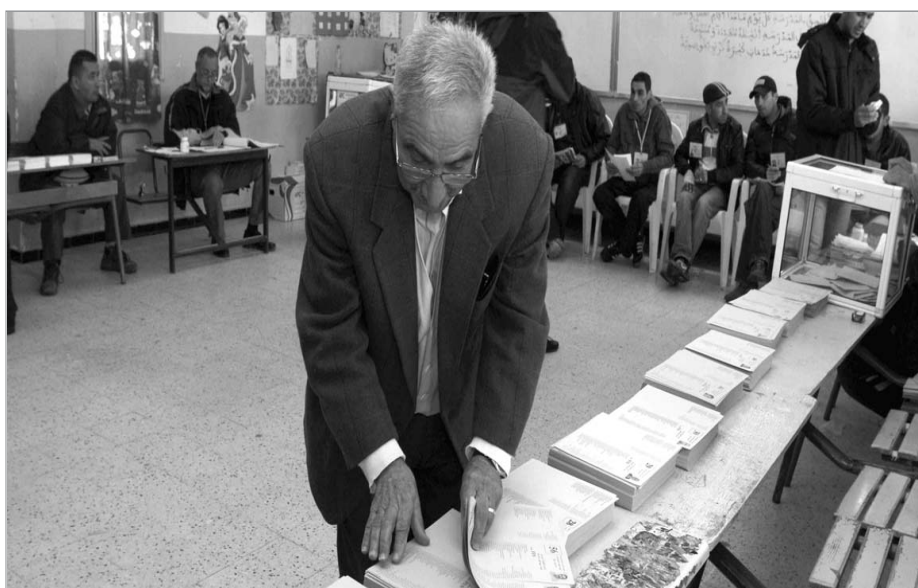
ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

LA CANDIDATURE AUX LÉGISLATIVES DU 12 juin prochain des enfants de leaders de partis politiques alimente le débat sur les réseaux sociaux et dans la presse.

**DES ENFANTS DE DIRIGEANTS DE PARTIS
SUR LES LISTES ÉLECTORALES**

Les tenants de la loi et de l'éthique divergent

La réaction des citoyens, partagée entre compréhension et indignation, a contraint les intéressés à rompre le silence et s'expliquer. N'empêche que, pour certains, il s'agit d'un «autre abus des rentiers de la politique, rejetés par le hirak, qui veulent se réapproprier le pouvoir». Mais ce n'est pas l'avis de tout le monde. Pour le politologue Abdelkader Soufi, l'engagement politique est un droit constitutionnel. «Rejeter la candidature d'un citoyen sous prétexte qu'il est le fils ou la fille de tel ou tel responsable relève de la discrimination», juge-t-il. Selon lui, la loi est claire, «l'interdiction de la candidature de la descendance d'un ancien député ou personnage politique rejeté par le peuple n'est nullement mentionnée». Le responsable de la communication du Mouvement El-Bina, Salah Hussein, regrette qu'on ait donné trop d'importance au sujet, car, fait-il remarquer, le nombre d'enfants de députés et de personnalités



influentes, candidats au prochain scrutin, est insignifiant. «Le taux ne dépasse pas 0,5 voire 1%», assène-t-il, avant de rappeler que «toute can-

didature est consacrée par le règlement intérieur du parti à travers l'article 49 qui stipule que la validation des listes revient aux conseils

consultatifs des wilayas». Pour lui, il est tout à fait normal que ces enfants soient sous les couleurs des formations auxquelles appartiennent leurs

pères. «Ce sont des candidats qui auront à convaincre au même titre que les autres», poursuit-il. En d'autres termes, ils ne seront pas «parachutés» à des postes de responsabilité, mais vont concourir comme tout le monde et se soumettre au verdict des électeurs. Toutefois, des politologues estiment que ce comportement suscite des suspicions et remet en cause le processus de renouvellement de la classe politique. «parti politique perd de sa crédibilité lorsqu'il devient un tremplin pour la progéniture de ses responsables». Abdelkader Bengrina, président du Mouvement El Bina, dont le fils figure sur la liste d'Alger, accuse ses adversaires de créer une polémique qui n'a pas lieu d'être. Il est opportun de rappeler que des députés ou des membres influents et même des chefs de parti empêchés par la nouvelle loi électorale de rempiler pour un troisième mandat ont porté leurs enfants sur les listes de candidature. Ainsi, pour contourner la nouvelle loi électorale, pas moins de quatre dirigeants du FLN ont opté pour ce stratagème. Au MSP, le fils de l'ancien président d'Aboudjerra Soltani a choisi de se présenter sur une liste indépendante. La fille du président actuel de ce Mouvement a également déposé, fin avril, son dossier de candidature qui n'a pas été retenu par l'Autorité nationale indépendante des élections en raison de pièces manquantes.

■ Samira Azzegag

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Un identifiant national pour chaque parti et local pour les listes indépendantes

C'est, hier samedi, dans l'après-midi, que s'est déroulé le tirage au sort pour l'attribution d'un identifiant pour les listes électorales partant pour les élections législatives anticipées du 12 juin prochain.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Une opération tenue en présence des représentants des 19 partis admis à ces élections, autrement dit, ceux qui ont réussi à passer l'écueil des 25 000 parrainages d'électeurs à travers un minimum de 23 wilayas avec un minimum de 300 signatures par wilaya et de ceux des listes indépendantes, très nombreuses, cette fois-ci jusqu'à pren-

dre le dessus sur celles partisanes.

Pour ces dernières, et du fait justement de leur grand nombre, il a été décidé de désigner un représentant des listes indépendantes au niveau de chaque wilaya à l'effet de travailler en étroite collaboration avec la délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections. Des représentants, indépendants et partisans qui étaient, donc, présents, hier au Centre international des conférences, pour l'attribution des identifiants.

Une opération qui a concerné, d'abord les 19 partis participants avant que le tirage au sort ne touche les listes indépendantes par circonscription électorale. Aussi, ces listes, qu'elles soient partisanes

ou indépendantes, étaient, pour certaines d'entre elles, également occupées par le remplacement de candidats, rejetés pour divers motifs.

Une opération qui prendra fin demain, lundi, à minuit avec le risque pesant de se voir refuser le dossier remplaçant, ce qui signifie le rejet définitif de ladite liste électorale. Et la campagne électorale devra commencer demain lundi, pour durer trois semaines au cours desquelles les candidats devront se faire connaître et faire la promotion de leurs programmes respectifs.

Une campagne aux «normes démocratiques», promet le président de l'Anie puisque, selon lui, «tous les moyens matériels, logistiques et organisationnels néces-

saires seront mobilisés» pour une campagne moderne aux normes démocratiques. Une campagne électorale qui se déroulera, a-t-il ajouté, selon un dispositif sanitaire mobilisant 58 médecins à travers le territoire national dans le cadre d'une cellule de gestion accompagnant l'Anie dans l'organisation du processus électoral, notamment en ce qui concerne le respect du protocole sanitaire de prévention contre le coronavirus».

À rappeler que Mohamed Charfi a parlé de 2 400 listes retenues pour ces élections, 2200 indépendantes et 1 180 indépendantes partisanes présentées par les 19 partis admis à ce scrutin.

M. K.